قاعدة أميركية في بربرة لمحاصرة الحوثيين

الأمناء/وكالات:

رغم قبول الحوثيين بوقف استهداف السفن الأميركية مقابل وقف القصف، إلا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب ترى في هذا الاتفاق خطوة ظرفية بانتظار البحث عن حلول دائمة لمحاصرة الحوثيين ومنعهم من تهديد الملاحة، وهو ما يفسر بحث البيت الأبيض عن إنشاء قاعدة عسكرية في مدينة بربرة بأرض الصومال تمكن من مراقبة أنشطة المتمردين المرتبطين بإيران والتحرك لحماية السفن.

لكن تأسيس قاعدة في مدينة بربرة الإستراتيجية قد يجعل الولايات المتحدة تغير من تعاملها الحالي مع قضية الصومال، حيث تكتفي إلى الآن بدعم الحكومة المركزية في مقديشو، وتتجنب التعامل مع الأقاليم الانفصالية مثل إقليم أرض الصومال الذي يضع الاعتراف به شرطا وحيدا أمام منح القاعدة للأميركيين، وهو شرط يجد الاهتمام في واشنطن.

ونقلت وكالة بلومبيرغ عن مصادر لم تسمّها قولها إن إدارة ترامب تدرس إنشاء قاعدة جديدة في أرض الصومال ، وأن الأخيرة اشترطت الاعتراف بها لقاء ذلك. وأرجعت الوكالة أسباب إنشاء قاعدة على البحر الأحمر بأنه يرتبط بتصاعد هجمات اليمنيين على السفن، وأن واشنطن تخطط لمنع الحوثيين على المدين المتوسط والبعيد من تهديد حركة شحن النفط وضرب التجارة في أحد أهم الممرات العالمية.

ويرى مراقبون أن الخطوة الأميركية قد تزعج مقديشو، لكنها تظل خيارا ضروريا يمكن إقناع القيادة الصومالية به، ولو على مضض، كما أنه لن يؤثر على جهود الولايات المتحدة في تدريب القوات الصومالية ومشاركتها العمليات ضد حركة الشباب المتطرفة. كما أن إدارة ترامب ستعمل على أن تنأى بنفسها عن الصراع بين دول القرن الأفريقي سواء بين إثيوبيا وإريتريا أو بين إثيوبيا والصومال بشأن المنفذ على البحر الأحمر، وقد يوفر وجود قاعدة أميركية إضافية حلا لجزء من هذه الخلافات، كما قد يعطل تدخلات من خارج المنطقة لتغذية الصراعات.

وكانت مذكرة التفاهم المبرمة بين إدارة أرض الصومال وإثيوبيا بشأن حصول الأخيرة على منفذ على البحر قد أثارت أزمة في منطقة القرن الأفريقي بعد أن اعتبرتها الحكومة الفيدرالية الصومالية اعتداء على سيادتها. وحاول الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود استقطاب الولايات المتحدة إلى جواره وإبعادها عن إقليم أرض الصومال، من خلال تقديم عرض سخي إلى واشنطن لإنشاء قواعد عسكرية، في موقف اعتبره مراقبون أقرب إلى رسالة يائسة في ظل توجه واشنطن للتقارب مع أرض الصومال.

وبعد الانتخابات التي عقدت في أرض الصومال في نوفمبر الماضي، كثر الحديث عن إمكانية اعتراف واشنطن بأرض الصومال، وأن هناك مشاريع قوانين قدمت إلى بعض المجالس الأميركية الراغبة في الاعتراف بأرض الصومال. وقال رئيس الصومال في رسالة وجهها إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مارس الماضي إن بلاده مستعدة لعرض السيطرة الحصرية على قواعد جوية وموانئ إستراتيجية، تشمل القاعدتين الجويتين في باليدوجل وبربرة وميناءي بربرة وبوصاصو.

وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة أخرى في القرن الأفريقي وتم إنشاؤها في معسكر ليمونير بجيبوتي عام 2002. وجاء ذلك عقب هجمات 11 سبتمبر 2001. كما أن زيادة نفوذ الصين في القرن الأفريقي، وإنشاءها في عام 2017 منشأة دعم بحري في جيبوتي، يدفع الأميركيين إلى زيادة نفوذهم العسكري في المنطقة، وهو ما شجع على توثيق التعاون مع أرض الصومال. ودرست الولايات المتحدة فكرة إنشاء قاعدة في بربرة، التي تضم أكبر ميناء في أرض الصومال.

ومع فوز ترامب بالانتخابات نهاية 2024، وردت تقارير عن تزايد الضغط من أجل اعتراف الولايات المتحدة بأرض الصومال. ومنذ مارس 2025، أجرى ممثلون عن إدارة ترامب محادثات مع مسؤولي أرض الصومال لإنشاء قاعدة عسكرية أميركية بالقرب من بربرة. وسيكون هذا مقابل اعتراف رسمي، وإن كان جزئيًا، بأرض الصومال.

وترى الباحثة جو أديتونجي في تقرير نشره موقع "ذوكونفرسيشن" أن تعزيز التعاون الأميركي مع أرض الصومال يُهدد بإهمال الصومال. وسيُكافئ اعتراف الولايات المتحدة هرجيسا على جهودها للحفاظ على الاستقرار وتثبيت خيار الانفصال، وقد يُشجع دولا أخرى على الإعتراف بها. وهذا من شأنه أن يُوجه ضربة للقوميين الصوماليين الذين يُطالبون بدولة واحدة لجميع الصوماليين.

تقرير يرصد التفاؤل الشعبي لهبوط سعر الصرف وتحسن الاقتصاد وانعكاساته على الوضع المعيشي في عدن

الامناء/عدن تايم / خاص:

تشهد العاصمة عدن حالة من التفاؤل الشعبي عقب الهبوط المفاجئ في سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، في تطور وصفه كثيرون بأنه "بداية انفراجة اقتصادية" طال انتظارها.

و يأتي هذا التحسن وسط توقعات بأن ينعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية، وسط دعوات للاستفادة من هذا الظرف لإحداث إصلاحات حقيقية في الاقتصاد المحلي.

مؤشرات إيجابية تلوح في الأفق :

سجل الريال اليمني خلال الأيام الماضية تحسناً لافتاً في قيمته، حيث تراجع سعر صرف الدولار في السوق بشكل ملحوظ، بعد فترة طويلة من الانهيار المتواصل الذي أرهق كاهل المواطنين ، هذا الهبوط المفاجئ أعاد الأمل لدى الأهالي بإمكانية الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة.

وربط مراقبون هذا التحسن بجملة من الإجراءات التي اتخذتها السلطات مؤخراً، من بينها ضبط المضاربة وتقييد التحويلات العشوائية ، ورغم أن التحسن لا يزال في بداياته، إلا أن المؤشرات توحي بإمكانية البناء عليه في حال استمرت الإجراءات التصحيحية.

وفي الشارع العدني، بدأت تعلو أصوات التفاؤل، حيث يأمل المواطنون أن تسهم هذه الخطوة في كبح جماح الأسعار وتخفيف معاناة الأسر، لا سيما مع الارتفاعات المتواصلة في كلفة المعيشة خلال السنوات الماضية.

تأثير على الأسعار والمعيشة :

بدأت بعض الأسواق في عدن تشهد انخفاضاً تدريجياً في أسعار السلع الأساسية، خاصة تلك المرتبطة بسعر الدولار مثل الزيوت والأرز والدقيق.

ورصدت عدن تايم تحركا ملحوظا لبعض التجار لخفض الأسعار، وسط ضغوط شعبية متزايدة تطالب بالعدالة في التسعير ومراقبة الأسواق.

ويرى مواطنون أن الهبوط في سعر الصرف يجب أن يواكبه تحرك فعلي من قبل وزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية، لضمان أن يستفيد المواطن من هذا التحسن لا أن يبقى رهينة لجشع بعض التجار.

رغم التحسن، لا يزال كثير من المواطنين يبدون حذرهم، خشية أن يكون هذا التحسن مؤقتا، مطالبين بخطة اقتصادية واضحة تبني على هذه اللحظة وتضمن استقرار سعر الصرف على المدى الطويل.

انتعاش تجاري طفيف :

أعاد هبوط سعر الصرف بعض الأمل إلى التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين عانوا من ركود طويل بفعل التضخم وتآكل رأس المال ، حيث شهدت بعض المحلات التجارية حركة بيع وشراء أفضل نسبيا .

وفي قطاع الصيدلة والمستلزمات الطبية، بدأت بعض الشركات بإعادة تقييم أسعار الأدوية والمستلزمات، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على المرضى والمراكز الصحية، التي كانت تعاني من ارتفاع مهول في التكاليف.

تحديات قادمة وفرص للتغيير :

رغم التحسن النسبي، يواجه الاقتصاد في عدن تحديات كبيرة تتطلب حلولا جذرية، أبرزها إصلاح المؤسسات المالية، وتفعيل الدور الرقابي، وتحقيق الشفافية في التوريد والإنفاق.

ويطالب ناشطون الحكومة بوضع خطة إنقاذ اقتصادية شاملة تضمن الاستفادة القصوى من الفرص الحالية.

ويرى مراقبون أن عدن تحتاج في هذه المرحلة إلى استقرار سياسي وأمني، كعامل أساسي لأي انتعاش اقتصادي، مؤكدين أن الثقة لا تُبنى فقط على الأرقام بل على الأداء والسياسات.

ويبقى السؤال الأهم لدى الشارع العدني: هل ستحسن السلطات إدارة هذه الفرصة التاريخية وتترجمها إلى واقع معيشي ملموس؟ الإجابة مرهونة بالإرادة السياسية وقدرة المؤسسات على تحمل مسؤولياتها في ظل آمال معلقة وشعب أنهكه

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: د. سالم لعور

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175